مشكلة مياه حوض نهر الأردن

(دراسة تاريخية)

دكتور

خليل فرج

مدرس بكلية التربية بكفر الشيخ

٢٠٠١

مشكلة مياه حوض نهر الأردن
(دراسة تاريخية)

مقدمة

يمثل نهر الأردن أهمية خاصة للمنطقة الواقعة شرقى البحر المتوسط، خصوصاً لكل من الأردن، وسوريا، ولبنان علاوة على فلسطين المحتلة (إسرائيل) وهى البلدان التى يجرى فيها نهر الأردن وروافده فيما يعرف بحوض الأردن.

ونهر الأردن ينبع من منطقة جبل الشيخ فى سوريا ولبنان كنتيجة طبيعية لذوبان الثلوج. وللنهر أربعة روافد رئيسية هى:

نهر الحصبانى فى لبنان، ونهر بنياس فى سوريا، ونهر دان فى إسرائيل، واليرموك فى الأردن ويبلغ طول نهر الأردن وروافده حوالى ٢٥٢ كيلومترا وتقدر كمية المياه فى النهر بحوالى ١٨٨٠ مليون متر مكعب سنوياً [١].

ونتيجة لأهمية نهر الأردن للمنطقة بسبب فقرها فى مصادر المياه الأخرى، فإن المستوطنين اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين اهتموا حتى قبل قيام دولة إسرائيل بدراسة المشروعات الاقتصادية التى يمكن إقامتها فى فلسطين منذ عهد الانتداب البريطانى وخصوصاً بعد تدفق حركة الهجرة إلى فلسطين بعد استيلاء بريطانيا عليها فى عام ١٩١٧م، إبان الحرب العالمية الأولى، ثم بعد صدور وعد بلفور فى ٢ نوفمبر من نفس العام.

ومن ناحية أخرى اهتمت الجمعية الجغرافية البريطانية بعمل دراسات خاصة بمستقبل التوسع الزراعى وتوافر المياه فى المنطقة.

وعلى ذلك حرصت بريطانيا أثناء اقتسام المنطقة بينها وبين فرنسا فى عام ١٩٢٠م بعد انعقاد مؤتمر "سان ريمو" على دخول نهر الأردن وروافده ضمن حدود فلسطين فى المنطقة الشمالية وعلى أن يسير خط الحدود الشرقية لفلسطين بعد ذلك مع

---

(١) محمود توفيق محمود- الجغرافيا السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة رقم ١٣، دار الغريب للطباعة ١٩٧٨م، ص ١٩٠.

نهر الأردن فى خط مستقيم مارا بالبحر الميت حتى رأس خليج العقبة وكان مسار هذا الخط غير طبيعى ويفصل بين مناطق موحدة وكان الهدف من ذلك خدمة المشروعات الاقتصادية للمستوطنين اليهود فى فلسطين [٢].

وفى الصفحات التالية سوف نتناول بالدراسة مشكلة مياه حوض نهر الأردن منذ فرض الانتداب البريطانى والفرنسى على المنطقة فى بداية العشرينات، ثم تفاقم مشكلة المياه على اثر قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨م، وتوقيع ما عرف بالهدنة الدائمة فى رودس[٥] فى عام ١٩٤٩ وتحول الصراع فى المنطقة من صراع حول الوجود بالنسبة لإسرائيل إلى صراع حول المياه للتغلب على المشكلات الاقتصادية التى تواجه دولها، وانتهاء الأمر بنجاح إحدى دول حوض الأردن وهى إسرائيل فى تحويل مجرى النهر فى عام ١٩٦٣م واستغلال مياهه فى استصلاح الأراضى الصحراوية فى منطقة النقب وزراعتها.

مشاريع المياه إبان فترة الانتداب:

بدأ البحث عن مصادر المياه فى المنطقة فى عام ١٩٢٠ كنتيجة طبيعية لزيادة السكان وقلة مصادر المياه ومن ثم بدأ الاتجاه إلى استخراج المياه الجوفية على الرغم من التكاليف الكبيرة التى كانت تتكبدها السلطات البريطانية فى فلسطين [٣].

وعلى ذلك اتجه المستوطنون اليهود فى عام ١٩٢٦م إلى السلطات البريطانية ونجحوا فى الحصول على امتيازات من الحكومة البريطانية باعتبارها الدولة صاحبة

---

(٢) جلال يحيى- العالم العربى الحديث، دار المعارف ١٩٨٥، ص ٣٣٢، ٣٣٣. وأيضا: عمر الفاروق، الأنهار العربية دراسة جيوستراتيجية ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة المياه فى الوطن العربى، بالقاهرة نوفمبر ١٩٩٤، ص ١٧٧.

(٥) اتفاقية عقدت بين إسرائيل وبقية دول حوض الأردن وهى: "الأردن، وسوريا، ولبنان" علاوة على مصر.

(٣) عز الدين الخيرو، الأطماع الصهيونية فى مياه الأردن والليطانى، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٣٧ وأيضا: على محمد على، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، بدون تاريخ، القاهرة، ص ٢٠، ٢١.

الانتداب على فلسطين يتيح لهم استغلال مياه نهر الأردن وروافده لمدة سبعين عاماً، وهذا الامتياز كان يحرم على إمارة شرق الأردن نفسها استغلال مياه النهر إلى بموافقة المستوطنين [٤].

كما أنه فى عام ١٩٣٨م ظهر أول مشروع مياه فى منطقة وادى نهر الأردن وضعه البريطانى أيونيدس Ionides يتضمن تحويل مياه نهر اليرموك الذى ينبع من داخل الأراضى السورية إلى اراضى الغور الشرقى فى الضفة الشرقية الأردنية لرى وزراعة حوالى ٣٠٠ ألف دونم [٥] (٧٥٠٠ فدان)[٥].

وفى عام ١٩٤٤م ظهر مشروع آخر لكنه أمريكى وضعه الخبير ولترلودر ملك W.Lowdermilk للوكالة اليهودية فى فلسطين أوصى فيه بضرورة الاستيلاء على مياه نهر الأردن وتحويلها إلى شمال ووسط فلسطين. كما اقترح نقل جزء منها بأنابيب إلى منطقة صحراء النقب لإقامة مشروعات زراعية وصناعية هناك [٦].

وتوالت المشروعات المائية الأمريكية، فظهرت مشروعات أخرى فى عام ١٩٤٥ قدمها الأمريكيان هيز، وسافيرج Hayes- Savrge لم تخرج كثيراً عن المشروع السابق فكان هدفها رى حوالى ٢,٥ مليون دونم (٥٥ ألف فدان) فى شمال ووسط فلسطين علاوة على صحراء النقب [٧].

---

(٤) عز الدين الخيرو، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٥) الفدان يساوى حوالى٤٠ دونم.

(٥) نفسه ، ص ٤٠ وأيضاً: أنيس صايغ، فلسطينيات، مركز الأبحاث الفلسطينى، بيروت، سلسلة كتب فلسطينية-١٢-، ص ٥٤.

(٦) عمر الفاروق، مرجع سابق، ١٧٧ وأيضاً: عز الدين الخير، مرجع سابق، ص ٤١ وأيضاً:
Cloude Triolet, la Confrontation Israelo Arabe de juin 1967, p. 166.

(٧) نفسه، ص ٤١، ٤٢، وأيضاً: إبراهيم شريف، نهر الأردن ومشاريع الرى، بغداد، ١٩٦٢م، ص ٨٦، ٨٧.

إسرائيل وبداية مشكلة مياه حوض الأردن:

بدأت مشكلة المياه فى المنطقة على أثر محاولة الأردن استثمار مياه نهر الأردن فى رى الأراضى الزراعية فى منطقتى الغور الشرقية، والغربية ، وعلى ذلك تقدم البريطانى السير مردوخ ماكدونالد Sir M. macdonald بناء على طلب الأردن بمشروع للمياه فى يناير ١٩٥٠م يتضمن.

١- تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية.

٢- إنشاء خزان لنهر اليرموك عند باقورا.

٣- إنشاء خزان على نهر الأردن.

لكن كان يعيب هذا المشروع التكاليف العالية حيث قدرت آنذاك بحوالى ٧٠,٦٦٠,٠٠٠ مليون جنيه إسترلينى، علاوة على طول مدة التنفيذ التى كانت تصل إلى حوالى ستة عشر عاما [٨].

لكن ظهرت مشكلة المياه فى المنطقة على أثر قيام إسرائيل بتنفيذ أول مشروعاتها المائية فى مارس عام ١٩٥١م عن طريق تحويل المياه من بحيرة الحولة التى تقع على نهر الأردن شمالى بحيرة طبرية فى المنطقة المنزوعة السلاح طبقا لاتفاقية الهدنة فى رودس بين اثنين من دول الحوض وهما سوريا وإسرائيل والموقعة فى ٣٠ يوليو ١٩٤٩م واستخدام مياهها فى مشروع التوسع الزراعى داخل الأراضى الإسرائيلية، وكذلك تجفيف المستنقعات حول البحيرة واستخدام تلك الأراضى فى الزراعة [٩].

---

(٨) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، المجلد الأول، الدورة ١-٢٢، ١٩٤٥/٦/٤ - ١٩٤٥/١٢/١١، تقرير اللجنة الفنية حول مشروع استغلال مياه نهر الأردن وروافده، ص ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩.

(٩) نجيب الأحمد: فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٦٢١ وأيضا:

Cloude Triolet, op. Cit, p. 167.

ومن ثم قامت إسرائيل بالاعتداء على السكان العرب فى المنطقة حتى اضطروا إلى الهجرة منها. وعلى ذلك أبدت سوريا معارضتها للمشروعات الإسرائيلية لمخالفتها لأحكام اتفاقية الهدنة على أساس أن هذا يعتبر تغييراً لطبيعة الأرض، علاوة على تهديده للمصالح الاقتصادية العربية أيضاً.

وبناء على شكوى سوريا أصدر مجلس الأمن قرار فى ١٨ مايو ١٩٥١م بضرورة التزام إسرائيل باتفاق الهدنة والتوقف عن تجفيف المستنقعات، وتحويل مياه بحيرة الحولة، وإلزامها بإعادة السكان العرب إلى المنطقة مرة أخرى (١٠).

وعلى هذا توقفت إسرائيل عن تنفيذ مشروعها حوالى ثلاثة أسابيع فقط، ثم سرعان ما استأنفت العمل مرة أخرى دون الالتزام بقرار مجلس الأمن المشار إليه أو مراعاة الاعتراضات العربية (١١). وساعد على ذلك أن كبير مراقبى هيئة الأمم المتحدة الجنرال "رايلى" سمح للإسرائيليين باستئناف العمل على أساس أنه يتم فى المنطقة المنزوعة السلاح داخل إسرائيل (١٢). ونجحت إسرائيل فى إتمام تنفيذ هذا المشروع فى أكتوبر عام ١٩٥٨م .

وكرد على استمرار مشاريع المياه الإسرائيلية فى منطقة بحيرة الحولة رأت كل من الأردن وسوريا أن تعرقلا المشروع الإسرائيلى بمنع المياه من الوصول إلى بحيرة الحولة والتى تصل إليها المياه من نهر اليرموك أى من داخل الأراضى السورية، وعلى ذلك وقعت الأردن وسوريا فى ٤ يونيو ١٩٥٢م اتفاقية لتقسيم مياه نهر اليرموك بينهما للاستفادة بها فى التوسع الزراعى، وكذلك إقامة سد "المقارن" لتوليد الكهرباء بحيث تحصل سوريا على نسبة ٧٥٪ والأردن على نسبة ٢٥٪ من الطاقة الكهربائية،

---

(١٠) U . N., R., Security Council, R. No. 93, 18 May, 1951 p. 133.

(١١) نجيب الأحمد ، مرجع سابق، ص ٦٢٢.

(١٢) وثائق فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، ١٩٨٧، "مشروع تجفيف بحيرة الحولة"، ص ٤٧٢.

وعلى أن تتحمل الأردن نفقات الدراسات الخاصة بالمشروع، كما تشترك الدولتان فى تكاليف تنفيذ المشروع بنسبة ٩٥٪ للأردن، ٥٪ لسوريا. وعلاوة على ذلك تم الاتفاق على اقتسام نفقات صيانة المشروع بعد إنشائه [١٣].

ولما كان هذا الاتفاق قصد به عرقلة المشروعات المائية الإسرائيلية، وكذلك إقامة بعض المشروعات الاقتصادية (زراعية وصناعية) لإنعاش اقتصاد البلدين فإن إسرائيل أبدت اعتراضها على هذا المشروع، وهددت باستخدام القوة العسكرية للحيلولة دون تنفيذه، بدعوى أن نهر اليرموك يصب فى بحيرة الحولة ومنها إلى نهر الأردن، وعلى ذلك بدأت فى أعمال تصريف المياه من بحيرة الحولة. وعلى أثر شكوى سوريا أصدر مجلس الأمن قرار فى أكتوبر ١٩٥٣م يطالب إسرائيل بوقف أنشطتها المائية فى المنطقة باعتبارها منطقة منزوعة السلاح طبقاً لاتفاقية رودس لعام ١٩٤٩م[١٤].

- المشروعات التوفيقية :

وكحل للخلافات بين دول حوض نهر الأردن "العربية" وإسرائيل، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل من خلال ما كان يعرف آنذاك "ببرنامج النقطة الرابعة الأمريكية" وهو البرنامج الذى أعلنه الرئيس الأمريكى "هارى ترومان" فى عام ١٩٤٩م لتقديم المساعدات الفنية (مشاريع اقتصادية) للدول الأخرى بهدف إنعاشها اقتصادياً.

وعلى ذلك وصل الخبير الأمريكى ميلز بنجر MILES Bunger فى ١١ يوليو عام ١٩٥٢م إلى الأردن وقدم مشروعاً إلى الحكومة الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده فى إقامة بعض المشروعات الزراعية والكهربائية طبقاً للاتفاقية

---

(١٣) ملف القضية الفلسطينية، وزارة الإرشاد القومى، القسم الرابع ١٩٤٨-١٩٥٥ "نص الاتفاقية الأردنية/ السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك فى ٤ يونيو ١٩٥٢م"، ص ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨.

(١٤) U . N., R. Security Council, R. No., 100 –27 October – 1953, p. 145.

المعقودة بين الأردن وسوريا فى ٤ يونيو ١٩٥٢م بإنشاء سد المقارن لتخزين المياه، وتوليد الكهرباء. لكن رفضت الحكومة السورية هذا المشروع بعد عرضه من قبل الأردن خصوصا أن السياسة السورية كانت تقوم آنذاك على رفض المساعدات الأمريكية من خلال النقطة الرابعة (١٥). حتى لا تتعرض للهيمنة الأمريكية .

وعلى الرغم من ذلك استمر التدخل الأمريكى بهدف التوصل إلى حل بشأن الخلاف حول مياه حوض نهر الأردن بين إسرائيل وبقية دول حوض الأردن ، حيث تقدم جوردون كلاب jordan Clapp رئيس هيئة وادى نهر تنيسى الأمريكى بمشروع جديد الى الرئيس الأمريكى ايزنهاور Eisenhower فى ٣١ أغسطس عام ١٩٥٣ م أطلق عليه مشروع الإنماء الموحد لمصادر المياه فى نهر الأردن ويتضمن ما يلى:-

- تنظيم منابع المياه فى بحيرة الحولة ، ونهر الحصبانى على أن يتم تخزينها فى بحيرة طبرية لاستخدامها فى مشاريع التوسع الزراعى فى كل من الأردن، وسوريا، ولبنان علاوة على إسرائيل .
- أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بجميع نفقات المشروع وتبلغ حوالى ١٣٠ مليون دولار.

وعلى ذلك وصل ايرك جونستون Eric johnston الى المنطقة بتفويض من الرئيس الأمريكى "ايزنهاور" فى أكتوبر ١٩٥٣م لعرض المشروع السابق على الدول العربية المعنية، علاوة على إسرائيل (١٦).

---

(١٥) Cloude Triolet, la Confrontation "Isrela- Arab Dejuin 1967, Beyrouth, 1969, p 167 وأيضا Omer Ghobashy, The Development of the Jordan New York, Arab Information Center, 1961, p.p. 13-15.

(١٦) Leila Kadi, A survey of American- Israeli Relations Palestine Research Center. Beirut 1969, p.p. 67-72.

غير أن الدول العربية لم تسارع بقبول المشروع الأمريكى مما اضطر ايرك جونستون الى القيام بعدة زيارات أخرى للمنطقة خلال الفترة من أكتوبر عام ١٩٥٣م وحتى سبتمبر عام ١٩٥٥م، حيث أدخل بعض التعديلات على مشروعه ليحظى بقبول الدول العربية وكذلك إسرائيل التى اعترضت لعدم تمكنها من رى النقب. وجاءت التعديلات كالتالى :

- إقامة سد على نهر اليرموك تستفيد منه كل من سوريا والأردن سواء فى التوسع الزراعى، أو توليد الكهرباء .
- إقامة سد آخر على نهر الحصبانى لصالح كل من لبنان وإسرائيل .
- تحويل الروافد الشمالية لنهر الأردن لتصب مياها فى بحيرة طبرية .
- إقامة خزانات كبيرة للمياه غربى بحيرة طبرية فى منطقة سهل البطوف تقوم إسرائيل بنقلها عبر أنابيب الى منطقة صحراء النقب لاستزراعها .
- أن يحدد نصيب كل دولة من دول حوض نهر الأردن كما يلى :

الأردن: ٧٧٤ مليون متر مكعب سنوياً لرى٤٩٠,٠٠٠ دونم (١٢,٢٥٠ ألف فدان).

سوريا: ٤٥ مليون متر مكعب سنويا لرى ٣٠,٠٠٠ دونم (٧٥٠ فدان).

إسرائيل: ٣٩٤ مليون متر مكعب سنويا لرى ٤١٦,٠٠٠ دونم[١٧] (١٠,٤٠٠ ألف فدان).

نلاحظ هنا أن المشروع لم يحدد أى نصيب من المياه للبنان، وعموما رفضت كل من سوريا والأردن هذا المشروع أيضا لأنهما شعرتا أن هناك أهدافا سياسية وراء هذا المشروع الاقتصادى وهو الضغط عليهما لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فى أراضيهما طبقا للسياسة الأمريكية آنذاك .

---

(١٧) ملف القضية الفلسطينية، وزارة الإرشاد القومى القسم الرابع ١٩٤٨-١٩٥٥ "نص مشروع ايرك جونستون"، ص ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤. وأيضاً: عز الدين الخيرو، مرجع سابق، ص ٤٦، ٤٧.

ولذلك حرص رئيس الوزراء الأردنى " هزاع المجالى " على عرض مشروع ايرك جونستون على بعض الزعماء الفلسطينيين من الضفة الغربية التى ضمتها الأردن فى يناير ١٩٥٠م وعلى ذلك استدعى هزاع المجالى حوالى خمسة عشر منهم الى عمان للاجتماع مع الخبير الأمريكى ايرك جونستون وعلى رأسهم الشيخ / محمد على الجعبيرى، وأنور الخطيب، وأنور نسيبه، وكامل عريقات، ونجيب الأحمد، وحكمت المصرى، ووليد الشكعه . وعقد الاجتماع فى نادى الملك حسين حيث أوضح جونستون أن هذا المشروع تؤيده وكالة غوث اللاجئين (الأنروا)UNRW حيث بمقتضاه يمكن توطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين فى منطقة الأغوار فى الأردن ومن ثم أعلن الزعماء الفلسطينيون رفضهم للمشروع[١٨].

ومن جهتها حرصت جامعة الدول العربية على إبداء رأيها فى المشروع وبناءً على موافقة اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية أثناء اجتماعها بمقر وزارة الخارجية المصرية فى ١٢ يناير ١٩٥٤ على اقتراح قيام لجنة عربية فنية لدراسة مشروع لإستغلال مياه نهر الأردن وروافده فشكلت " لجنة فنية " عربية تتكون من ممثلين لدول حوض الأردن العربية علاوة على مصر، وهم : كاظم الجزار أمين عام وزارة الأشغال والمواصلات السورية، و إبراهيم عبد العال – مدير عام الشئون المالية والكهربائية بوزارة الأشغال اللبنانية، وأحمد طوقان – وزير الخارجية الأردنية بالنيابة، علاوة على أعضاء اللجنة الفنية التى شكلتها الحكومة المصرية فى ٣ ديسمبر ١٩٥٣ لهذا الغرض وعلى رأسها محمود رياض مدير إدارة شئون فلسطين بالحكومة المصرية، وقامت بزيارة المنطقة لتقصى الحقائق من ناحية ولدراسة الأوضاع المائية على الطبيعة من ناحية أخرى. كما قامت بدارسة مشروع ايرك جونستون ووضعت تقريرها الذى تضمن عددا من الملاحظات هى :

---

(١٨) بخيت الأحمد: مصدر سابق، ص ٦٢٣.

أولا : أن المشروع أغفل الحدود السياسية بين الدول العربية المعنية وإسرائيل .

ثانيا : انه على الرغم من أن نهر الحصبانى ينبع من الأراضى اللبنانية ويصب فى نهر الأردن وأن مشروع جونستون تضمن إنشاء سد على النهر لكن خصص المشروع المياه المخزنة لصالح إسرائيل . وبمعنى آخر أن لبنان وهى إحدى دول حوض نهر الأردن لن يستفيد من المشروع .

ثالثا : أن مياه المشروع سيتم تخزينها فى بحيرة طبرية التى تقع داخل حدود إسرائيل وبذلك يقع الأردن تحت رحمة الإسرائيليين .

رابعا : انه هناك مناطق واسعة فى سوريا صالحة للزراعة فى منطقة بانياس لم يتضمنها مشروع جونستون .

خامسا : إن الأردن يمكن أن يستفيد أكثر من المياه التى سيتم تخزينها لزراعة مساحات شاسعة علاوة على المساحات المحددة طبقا لمشروع جونستون والتى لا تزيد عن ٤٩٠ ألف دونم [١٩].

ومن الواضح أن هدف المشروع كان توفير المياه من المناطق العربية لرى أراضى صحراء النقب لصالح إسرائيل حتى تتمكن من إنشاء المستوطنات فيها خصوصا أن منطقة النقب تمثل حوالى نصف مساحة إسرائيل[٢٠]. وفى ذات الوقت تعتبر نقطة ضعف لها بحيث يبدو من الصعب على أى قوة عسكرية الدفاع عنها. وعلى ذلك أعلنت الجامعة العربية رفضها للمشروع الأمريكى [٢١].

---

(١٩) قرارات مجلس الجامعة العربية، المجلد الأول، الدورة ١-٢٢، ١٩٤٥/٦/٤- ١٩٥٤/١٢/١١، قرار رقم ٧٥٦ بشأن تشكيل اللجنة الفنية العربية، ص ٥٠٧.

وأيضا: نفس المصدر، نص تقرير اللجنة الفنية العربية، ص ٥٢١، ٥٢٢.

(٢٠) نفسه، ص ٦٥٥.

(٢١) وأيضا Israel Government Year Book, 1956-1957- Jerusolem, p. 34.

David Ben gurion, Israel, Security and her International Position, p. 23.

وعلى أثر فشل المشروع الأمريكى لأريك جونستون قامت اللجنة الفنية العربية بوضع مشروع لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده فى مارس عام ١٩٥٤ م على أساس الأخذ فى الاعتبار الحدود القائمة بين مختلف بلدان حوض نهر الأردن وكانت الخطوط العريضة للمشروع تتضمن:-

- استغلال مياه نهر اليرموك فى رى الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء.
- استغلال مياه نهر الأردن وروافده فى الرى وتوليد الكهرباء فى شمال وجنوب بحيرة طبرية.
- استغلال مياه الوديان والآبار (المياه الجوفية). وعلاوة على ذلك رأت اللجنة أن تستغل مياه نهر اليرموك وروافده لصالح كل من سوريا والأردن عن طريق إقامة سد عند "المقارن" على نهر اليرموك وسد آخر عند العدسية الأول لتخزين ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، والثانى لتخزين ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً على أن يتم استخدام تلك المياه فى توليد الكهرباء وفى زراعة حوالى ٦٨٠٠ ألف دونم فى سوريا، علاوة على رى أراضى منطقة الغور الشرقية فى الأردن.

وفى هذه النقطة أشارت اللجنة الفنية العربية إلى أنها تفضل تخزين المياه فى النهر ذاته وليس بحيرة طبرية بسبب ملوحة مياهها والتى تصل إلى حوالى ٣٠٠ جزء من المليون مما يؤدى إلى زيادة ملوحة المياه المخزنة بها. علاوة على أن بحيرة طبرية تقع داخل المنطقة التى تحتلها إسرائيل.

- وكذلك إنشاء سد على نهر الحصبانى فى لبنان لتخزين حوالى ٣٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً لرى وزراعة حوالى ٣٥ ألف دونم، وإقامة محطة لتوليد الكهرباء لصالح لبنان.

وأيضاً إنشاء قناتين تحصلان على المياه من نهر بانياس لرى وزراعة الاراضى التى تقع حول النهر وتبلغ حوالى ٢٠ ألف دونم.

- تجميع بقية المياه من نهر الحصبانى فى لبنان، وبانياس فى سوريا فى قناة تصب فى نهر الأردن لرى الأراضى الإسرائيلية فى منطقة الحوله وكذلك منطقة ايليت هاشاحار وتبلغ جملة مساحتها حوالى ٣٨ ألف دونم.

- وعلى ذلك حددت اللجنة الفنية العربية كمية المياه التى تحتاجها كل دولة من دول حوض نهر الأردن كالآتى:-

- سوريا – ١٣٢ مليون متر مكعب سنوياً لرى مساحة ١١٩,٠٠٠ دونم (٢٩٧٥ فدانا).

- الأردن – ٩٧٧ مليون متر مكعب سنوياً لرى مساحة ٤٩٠,٠٠٠ دونم (١٢,٢٥٠ ألف فدان).

- لبنان – ٣٥ مليون متر مكعب سنوياً لرى مساحة ٣٥,٠٠٠ دونم (٨,٧٥٠ ألف فدان).

- إسرائيل – ٢٨٥ مليون متر مكعب سنوياً لرى مساحة ٢٣٤,٠٠٠ دونم[٢٢] (١٥,٨٥٠ ألف فدان).

و يعنى ذلك أن كميات المياه التى خصصت لكل منها طبقاً للمشروع العربى قد اختلفت عن الكميات التى خصصت لكل منها طبقاً لمشروع ايرك جونستون.

- فبالنسبة لسوريا، زادت كمية المياه المخصصة لها بفارق حوالى ٨٧ مليون متر مكعب سنوياً، وبالنسبة للمملكة الأردنية زادت كمية المياه المخصصة لها بفارق حوالى ٢٠٣ مليون متر مكعب سنوياً، وبالنسبة للبنان التى لم يخصص لها نصيب من المياه طبقاً لمشروع جونستون حصلت طبقاً للمشروع العربى على حوالى ٣٥ مليون متر مكعب سنوياً. أما إسرائيل فهى الدولة الوحيدة التى انخفض نصيبها من

---

(٢٢) وثائق فلسطين، مصدر سابق، "نص المشروع العربى لاستغلال مياه نهر الأردن لعام ١٩٥٤، ص ص ٤٦٣-٤٦٩ وأيضاً: قرارات مجلس جامعة الدول العربية، المجلد الأول " نص المشروع العربى"، ص ٥٤٦، ص ٥٥٠.

المياه فى المشروع العربى بفارق حوالى ٥٤٦ مليون متر مكعب سنوياً.

كما اقترحت اللجنة الفنية العربية ضرورة العمل على إجراء تعديلات فى الحدود السياسية بين إسرائيل وبقية دول حوض نهر الأردن، لأن تخطيط الحدود السياسية بينهما لا يتفق مع ما جرت عليه العادة فى الحدود السياسية بين الدول من جعل النهر حداً طبيعياً بينهما، فالوضع الطبيعى أن يكون محور نهر الأردن ومحور بحيرتى الحوله وطبرية حداً فاصلاً بين البلاد العربية شرقاً وإسرائيل غرباً حتى تتمكن كل بلدان حوض النهر من الإشراف على مآخذ ترعه من النهر ووسائل تحكمه فى المآخذ، كما اقترحت أيضاً ضرورة تشكيل هيئة دولية محايدة للإشراف على توزيع المياه بين الدول العربية وإسرائيل. على أن تكون مسألة تعديل الحدود السياسية، والهيئة الدولية المحايدة ضمن تسوية عامة تعترف فيها إسرائيل بحصتها من مياه نهر الأردن طبقاً لما ورد بالمشروع العربى.

وفيما يختص بالجانب العربى، فإنه بدأ فى تنفيذ المشروعات المائية العربية بعد رصد الأموال اللازمة من قبل الدول المعنية، لكن أعلنت إسرائيل من جانبها رفض مشاريع المياه العربية، وبدأت الصحف الإسرائيلية حملة كبيرة لتهديد العرب وحملت عبارات التهديد والوعيد حيث شبهت مشروعات المياه العربية بأنها ليست لعباً بالماء بل لعباً بالنار [٢٣]. وبدأت بالفعل انتهاج سياسة من شأنها إعاقة تنفيذ هذه المشروعات بضرب المناطق العربية التى تنفذ فيها بالطيران الإسرائيلى ومن ثم أجبرت الدول العربية على التوقف عن تنفيذ مشروعاتها المائية. وبمعنى أدق عجز العرب عن تنفيذها.

ويبدو أن مشكلة المياه فى المنطقة قد حظيت أيضاً باهتمام بريطانيا، حيث أشار أنتونى إيدن Antony Edin وزير خارجية بريطانيا فى ٤ إبريل ١٩٥٥ أمام

---

(٢٣) محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ٤٥-١٩٦٧م دار المعارف ١٩٨٥م، ص ٤٩٦.

مجلس العموم البريطانى إلى الجهود التى تبذلها الإدارة الأمريكيـة لتسوية المشكلة، وأشار إلى مشروع اريك جونستون الذى لـو تم تنفيـذه سيتحول وادى الأردن إلى مصدر للرزق وليس للنزاع كما يمكن أن يساهم فى حل مشكلة اللاجئين [٢٤].

وعلاوة على ذلك كان هناك مشروع آخر أطلق عليه المشروع الأردنـى لميـاه قنـاة الغور الشرقية، وأعدت الدراسـة لـه شركتان أمريكيتـان همـا: شـركتا بيكـر وهـيرزا Baker – Harza بنـاء علـى طلـب الحكومـة الأردنيـة برئاسـة سمـير الرفـاعى وبتمويل أمريكى وقدم الجانب الأمريكـى هـذا المشـروع إلى الحكومـة الأردنيـة فـى ١٥ يوليو ١٩٥٥م وكان يتضمن:

- إقامة سدين على نهر اليرموك لتخزين المياه واستغلالها لرى أراضى الغور الشـرقى لنهر الأردن.

- حدد المشروع نصيب الأردن من المياه بحوالى ٧٦٠ مليون متر مكعب سنويا وعلى أن تترك بقية المياه المخزنة لصالح إسرائيل [٢٥]

وعلى الرغم من أن المشروع الذى قدم إلى الحكومة الأردنية تضمن ملحقا خاصـا بالفوائد التى ستحصل عليها الأردن من جراء تنفيذ هذا المشروع حيث سيسمح لها برى ٥٠٤,٠٠٠ دونم (١٢,٦٠٠ فدان) علاوة على توليد الكهرباء.

لكن تضمن ملحق المشروع بعض الجوانب الأخرى والتـى لهـا صبغـة سياسـية فيما يختص بمسالة توطين اللاجئين الفلسطينيين فى المنطقة بل وإمكانيـة الصلح مـع إسرائيل و أثناء عرض هذا المشروع على مجلس النواب الأردنى، اشـترك فـى مناقشـته

---

(٢٤) Parliamentary Debates "Hansard House" of commons, Session 1955 - 1956, vol 539, p.310.

(٢٥) Leila kadi, op. C:D, p . 75.

وأيضا : وزارة الإرشاد القومـى، ملـف القضيـة الفلسـطينية،مشـروع بيكـر، وهـرزا ١٥ يوليـو ١٩٥٥، ص ص ٦٨٨-٥٨٩.

بعض النواب الفلسطينيين الذين يمثلون الضفة الغربية مثل : نجيب الأحمد، ووليد الشكعة، وعبد الله الريماوى ورغم معارضة البعض لهذا المشروع خصوصاً فيما يتعلق بمسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين فقد وافق مجلس النواب الأردنى على المشروع، ونفذته الحكومة الأردنية، وأصبحت منطقة الغور الشرقى الأردنى مركزاً هاماً لزراعة الخضراوات بل وتصدر إنتاجها إلى الخارج [٢٦].

إسرائيل وتحويل مياه نهر الأردن:

استغلت إسرائيل قبول الأردن للمشروع الأمريكى المشار إليه لاستغلال مياه نهر اليرموك وأعلنت فى عام ١٩٥٩م عما أطلقت عليه "المشروع القومى" الذى يتلخص فى تحويل حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الأردن واستغلالها فى استصلاح الأراضى الزراعية فى منطقة صحراء النقب جنوب إسرائيل، وإقامة المستوطنات بها حيث قدر لها أن تستوعب حوالى خمسة ملايين يهودى بهدف تمكين إسرائيل فى المستقبل من الدفاع عن النقب التى كانت تعتبر آنذاك نقطة الضعف فى السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية بسبب خلوها من السكان [٢٧].

أما عن تنفيذ المشروع، فكان يقوم على أساس تحويل حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً إلى صحراء النقب عن طريق قناة مفتوحة ومحطات لضخ المياه، واستخدام بحيرة طبرية كخزان طبيعى للمياه المحولة إليها من نهر الأردن، علاوة على إقامة محطات لتوليد الكهرباء وقدر المشروع أن يستغرق تنفيذه سبع سنوات على مرحلتين:

- **الأولى:** تمتد من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٣م أى أربع سنوات لتحويل حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً إلى صحراء النقب، وكذلك نقل مياه نهر الأردن فى أنابيب إلى

---

(٢٦) نجيب الأحمد: مصدر سابق، ص ٦٢٤، ٦٢٥.

(٢٧) وثائق فلسطين، مصدر سابق، " خطة إسرائيل المائية بعد جونستون" ، ص ٤٧٤، ٤٧٥، وأيضاً
Israel Government Year Book, Tel Aviv, p. 45.

السهول الساحلية الإسرائيلية حتى مدينة تل أبيب.

- **الثانية** : تمتد من ١٩٦٣حتى ١٩٦٦م أى ثلاث سنوات ويتم خلالها تحويل حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الأردن إلى جنوب صحراء النقب لمواجهة متطلبات المشروعات الزراعية وكذلك المستوطنات والمنشآت العسكرية [٢٨].

وبدأت إسرائيل فى تنفيذ هذا المشروع على الرغم من أن نصيبها الرئيسى من مياه نهر الأردن لا يتعدى ١٣٪ وهو مقدار ما يحمله نهر دان وهو أحد روافد نهر الأردن الذى ينبع من داخل الأراضى المحتلة [٢٩].

وتم تنفيذ المشروع الإسرائيلى حتى قبل موعده المحدد فمع بداية عام ١٩٦٤م بدأت مياه نهر الأردن تتدفق إلى صحراء النقب مما تسبب فى جرح المشاعر العربية بل وإصابة الشعوب العربية بالهزيمة والانكسار [٣٠].

وقد ترتب على تنفيذ المشروع الإسرائيلى انخفاض مياه بحيرة طبرية وبالتالى انخفاض مياه نهر الأردن مما أدى إلى زيادة ملوحتها علاوة على زيادة ملوحة البحر الميت أيضا عن ذى قبل [٣١].

---

(٢٨) The Israel Year Book , 1995, p.p. 89,90.

وأيضا: اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، دمشق "التكامل العربى فى مجال ترشيد واستخدامات المياه فى الزراعة" ، ص ١١٩.

(٢٩) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٤٩٦.

(٣٠) Elhau Ben Elisser and Schiff Zeen, La Guerro Israela Arab, Paris, 1968, p.p. 43-44.

وأيضا: محمود محمد خليل، الأبعاد العسكرية والأمنية للقضايا المائية فى الوطن العربى، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة المياه فى الوطن العربى، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤م، ص ٥٧٠.

(٣١) نجيب الأحمد ، مصدر سابق، ص ٦٢٥.

العرب ومشروعات المياه الإسرائيلية :

يبدو أن انشغال الدول العربية ببعض المشاكل السياسية فيما بينها، خصوصاً فيما يتعلق بالانفصال الذى حدث فى نهاية سبتمبر ١٩٦١م بين الإقليم الشمالى (سوريا) والإقليم الجنوبى (مصر) وزيادة الخلافات بين حزب البعث الحاكم فى سوريا وجمال عبد الناصر علاوة على مشاكل الحدود بين كل من العراق والكويت إبان أزمة يونيو ١٩٦١م مما سهل نجاح إسرائيل فى تنفيذ مشروعها[٣٢].

وعلى الرغم من تلك الظروف فقد بدأت جامعة الدول العربية فى التصدى لمشكلة مياه نهر الأردن منذ شعورها بجدية إسرائيل فى تنفيذ مشروعاتها تنفيذاً لاتفاقية الدفاع العربى المشترك[*] وعلى ذلك فقد قرر مجلس الجامعة فى جلسته فى ٢٩ فبراير ١٩٦٠م التوصية بإنشاء هيئة مرتبطة بجامعة الدول العربية يكون مهتماً استثمار مياه حوض الأردن لصالح البلاد المعنية، كما قرر بجلسته فى ٢٨ أغسطس ١٩٦٠م أن تتولى اللجنة العسكرية الدائمة وضع الخطط العسكرية اللازمة التى تتمكن من خلالها التصدى للمشروعات الإسرائيلية ولما كانت اللجنة تدرك أن محاولة التصدى لإسرائيل ممكن أن تتحول إلى معركة كبيرة، فإنها أوصت باجتماع ما كان يطلق عليه مجلس رؤساء أركان حرب الجيوش العربية[٣٣].

---

(٣٢) مالكو لم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨-١٩٧٠، ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٩٦، ١٩٩٧م، ص ١٧٥، ١٧٦.

(*) وقعت فى ١٧ يونيو بالأسكندرية وتشكل بمقتضاها مجلس الدفاع العربى المشترك الذى عقد دورتين الأولى فى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ والثانية ١٣ يناير ١٩٥٤ ثم توقف اجتماعاته بسبب الخلافات العربية أثناء أزمة حلف بغداد ١٩٥٥م.

(٣٣) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، المجلد الثانى، الدورة ٢٣-٣٤ ١٩٩٥/٣/٢٧ - ١٩٦٠/١٢/٢٧م قرار رقم ١٦٤٠ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٩م ص ٥٣٦، وأيضاً: القرار رقم ١٦٩٦ بتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٨، ١٩٦٠، ص ٥٤٦.

وفى ٢٢ إبريل عام ١٩٦١م اجتمع مجلس رؤساء أركان الحرب واتخذ عدة قرارات كان أهمها: مطالبة الدول العربية بالإعداد لعمل دفاعى موحد لمواجهة المشروعات المائية الإسرائيلية كما تقرر أيضاً تشكيل ما أطلق عليه قيادة عامة مشتركة لقوات الدول العربية [٣٤].

ومع نهاية عام ١٩٦٢م كان المشروع الإسرائيلى قد قارب على الانتهاء، وعلى ذلك أصدر مجلس الجامعة العربية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٣م قرار بدعوة مجلس الدفاع المشترك للاجتماع بأسرع وقت ممكن لتدارك الأمر، وتلى ذلك اجتماع مجلس رؤساء أركان الحرب فى أوائل ديسمبر ١٩٦٣م وكان من أهم قراراته:

١- تشكيل القيادة العامة التى سبق الموافقة عليها.

٢- إنشاء جهاز أو آلية تابعة للجامعة العربية لتنفيذ المشروعات الفنية العربية بخصوص المياه.

٣- قيام مجلس الجامعة العربية بالدعاية اللازمة عن الأضرار التى أصابت الدول العربية "دول حوض نهر الأردن" نتيجة للمشروعات المائية الإسرائيلية.

وعلاوة على تهيئة الرأى العام العالمى لقيام الدول العربية بمشروع مياه مضاد للحفاظ على المياه العربية [٣٥].

ومن ناحية أخرى أعلن جمال عبد الناصر فى خطابه فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ بمدينة بورسعيد بمناسبة الاحتفال بعيد النصر عن دعوته لملوك ورؤساء الدول العربية لعقد مؤتمر قمة لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية وتحويل مجرى نهر الأردن [٣٦].

---

(٣٤) سيد نوفل، مصدر سابق، ص ١٥٤.

(٣٥) سيد نوفل، مصدر سابق، نص قرارات مجلس أركان الحرب، ص ١٥٦.

(٣٦) Leila Kadi, Arab Summit Conferences and Palestine Problems, Problems, Research Center, Beirut, 1996, p. 91.

وعلى ذلك وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة لعقد مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة، وعقد خلال الفترة من ١٣ : ١٧ يناير ١٩٦٤م، وأصدر قرار بمقاومة المشروعات المائية الإسرائيلية بتنفيذ مشروع عربى لاستغلال مياه روافد نهر الأردن لإقامة مشروعات اقتصادية عربية (زراعية، وصناعية) فى كل من سوريا، والأردن، ولبنان [٣٧].

كما وافق على إنشاء ما أطلق عليه "هيئة الروافد" تكون مهمتها الأساسية التخطيط والتنسيق والإشراف على تنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده والتى تقوم بتنفيذها دول حوض الأردن العربية، كما وافق على فتح حساب خاص لهذه الهيئة قدره ما يعادل ستة ملايين وربع مليون جنيه إسترلينى لتمويل مشروعات المياه العربية [٣٨]. وكان المشروع العربى يتمحور حول تحويل مياه نهر الحصبانى إلى نهر الليطانى فى لبنان وكذلك تحويل مياه نهر بانياس إلى نهر اليرموك فى سوريا وعلاوة على بناء سد المخيبة على نهر اليرموك فى الأردن وذلك لحرمان إسرائيل من مياه هذه الروافد الرئيسية التى تصب فى نهر الأردن بحيث يصبح الأمر قاصراً فقط على مياه نهر "دان" الذى ينبع من داخل الأراضى العربية المحتلة فى إسرائيل وهو ما يؤدى إلى تهديد المشروع الإسرائيلى الخاص برى وزراعة صحراء النقب [٣٩].

كما تقرر حماية المنطقة التى سيتم تنفيذ المشروع العربى فيها بوضع جزء من القوات العربية تحت قيادة عسكرية مشتركة يشرف عليها الفريق أول/ على على عامر

---

(٣٧) Leila Kadi, Basic Political Documents of The Armed Poles Tinian Resis Tance Movement, Beirut, 1969, p. 18.

(٣٨) جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية، ١٩٤٦-١٩٩٠م، مؤتمر القمة العربى الأول، قرار رقم ١٣ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣م ص ٢٨.

(٣٩) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة العربية الأول، قرار رقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣م، ص ٢٩.

رئيس أركان حرب الجيش المصرى كقائد عام للقيادة العربية الموحدة للجيوش العربية. علاوة على تخصيص ميزانية سنوية تقدر بحوالى عشرة ملايين جنيه استرلينى لمواجهة هذه النفقات العسكرية (٤٠).

وعلى الصعيد السياسى حدث تقارب أمريكى / إسرائيلى أثناء زيارة ليفى اشكول Levi Ashkol رئيس الوزراء الإسرائيلى للولايات المتحدة الأمريكية فى الأول من يونيو عام ١٩٦٤م حيث حصلت إسرائيل على دعم وتأييد لمشروعاتها المائية فى حوض نهر الأردن من الرئيس الأمريكى لندن جونسون Johnson بمناسبة بدء تشغيل خط المياه إلى صحراء النقب (٤١).

وعلى ذلك دعت الجامعة العربية لانعقاد مؤتمر جديد للقمة العربية بالإسكندرية خلال الفترة من ٥-١١ سبتمبر ١٩٦٤م وصدر قرار عن هذا المؤتمر بالبدء فوراً فى تنفيذ مشروع تحويل الروافد العربية لنهر الأردن (٤٢). وكان من المهم فى هذا التوقيت بحث ضمان حسن سير العمل بالمشروع وعدم تعريضه للضرب من جانب إسرائيل وفى تقريره الخاص بذلك والذى عرضه على مؤتمر القمة أوضح على عامر ضرورة تقوية الجيوش العربية فى الدول الثلاث (سوريا، ولبنان، والأردن) ومنحه الحرية فى تحريك الجيوش العربية داخل الحدود المشتركة للدول الثلاث لتحقيق التغطية والحماية الكافية لمشروعات التحويل العربية للمياه(٤٣).

---

(٤٠) جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربية الأول، قرار رقم ١٢ بتاريخ ١٣ يناير ١٩٦٤م،ص ٢٧، ٢٨ وأيضاً: أحمد الشقيرى، من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧١، ص ٤٦-٦٩.

(٤١) Leila Kadi, A Survey of American Israeli Relations, Op. Cit, p.155.

وأيضاً: محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٥٠٥.

(٤٢) جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربى الثانى، قرار رقم ١٩ بتاريخ ١٩٦٤/٩/٥م ، ص ٣٥.

(٤٣) Leila Kadi, Arab Summit Conferences and The Palestinian Problem,, op . Cit, p.p 130-133.

وعلى اثر ذلك ظهرت الخلافات العربية حيث أن أيا من الدولتين – لبنان أو الأردن لم تتقبلا فكرة وجود قوات مصرية ضمن القوات العربية داخل أراضيها، بل أنهما رفضتا فكرة توحيد مصدر السلاح للجيوش العربية العاملة فى المنطقة وهو السلاح الروسى الذى كان يتسلح به الجيش السورى آنذاك لضمان الفاعلية للجيوش العربية إذا ما حدثت مواجهة بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلى أثناء تنفيذ المشروعات المائية العربية لتحويل روافد نهر الأردن وبسبب ذلك اقتصرت المشروعات المائية العربية على مشروع واحد وهو بناء سد المخيبة على نهر اليرموك فى الأردن لتخزين حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً لاستخدامها فى زراعة أراضى منطقة الغور الشرقية على أن تتحمل كل من العراق، والسعودية، ومصر ، والكويت نسبة ٨٠٪ من تكاليفه، فى حين تتحمل كل من الأردن والجزائر وسوريا ولبنان نسبة الـ ٢٠٪ الباقية (٤٤).

الخلاصة:

نخلص مما تقدم إلى أن الاهتمام بمصادر المياه فى منطقة حوض نهر الأردن قد بدأ منذ فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية خصوصاً بعد صدور وعد بلفور فى عام ١٩١٧م.

- إن الظروف السياسية التى مرت بها منطقة حوض نهر الأردن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وتقسيمها بين بريطانيا وفرنسا طبقاً لنظام الانتداب الذى ابتدعته عصبة الأمم، علاوة على ظهور دول جديدة فى المنطقة مثل: إمارة شرق الأردن فى عام ١٩٢٢ وقد تم ذلك دون الوضع فى الاعتبار المشاكل الاقتصادية التى يمكن أن تواجهها دول المنطقة بسبب فقر مواردها لاسيما المياه، وخصوصاً بعد

---

(٤٤) جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربى الثانى، مصدر سابق، قرار رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٦٤/٩/٥م، ص٣٧.

أن أصبح مطروحاً وجود دولة فلسطينية إلى جانب الدولة العبرية على أثر صدور توصية التقسيم لعام ١٩٤٧م.

- أن إسرائيل استغلت هدوء الأوضاع بينها وبين دول حوض نهر الأردن على أثر توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة فى رودس فى عام ١٩٤٩م وعملت عل تقوية اقتصادها باستغلال موارد المياه العربية وتأمين منطقة صحراء النقب التى كانت تضعف من وضع إسرائيل الدفاعى والاستراتيجى فى أى صراع مسلح قادم مع العرب بالعمل على تغيير تركيبها الجغرافى والسكانى عن طريق الاستزراع وإنشاء المستوطنات بهدف زيادة الكثافة السكانية حتى يتحقق لها وضع دفاعى أفضل. ودون الوضع فى الاعتبار حقوق بقية دول حوض الأردن باعتباره نهراً دولياً.

- أنه على الرغم من ضعف المقاومة العربية للمشروعات المائية الإسرائيلية فإن القوى الغربية وعلى رأسها بريطانيا، والولايات المتحدة حرصتا على الانحياز لصالح إسرائيل وذلك عن طريق التقدم ببعض المشروعات المائية بهدف إفادة إسرائيل من الموارد المائية فى المنطقة على حساب حقوق بقية دول الحوض العربية، ثم التقدم ببعض المشروعات التى أريد استخدمها فى توطين اللاجئين الفلسطينيين منذ حرب عام ١٩٤٨م فى مناطق إقامتهم فى بقية دول الحوض وهى الأردن، وسوريا، ولبنان .

- إنه مع إعلان إسرائيل فى نهاية عام ١٩٦٣م الانتهاء من مشروع تحويل نهر الأردن اسقط فى يد العرب وكأنهم لا يعرفون أن إسرائيل بدأت فى تنفيذ مشروعها منذ بداية الخمسينات، ومن ثم وجد جمال عبد الناصر أن دول حوض نهر الأردن العربية لا تستطيع أن تواجه وحدها هذا الخطر. وعلى ذلك دعا إلى ضرورة تجميع قدرات العرب لمواجهة إسرائيل فبدأت سياسة مؤتمرات القمة العربية.

- أنه على الرغم من أن مؤتمر القمة العربى الثانى فى الإسكندرية فى أواخر عام ١٩٦٤م قرر البدء فى تنفيذ مشروع مائى عربى مضاد للمشروع الإسرائيلى بهدف استغلال مياه الروافد التى تنبع من سوريا والأردن ولبنان ومنع وصولها إلى نهر الأردن فى إسرائيل لكن الخلافات العربية أدت إلى فشل المشروع مما كان يعد آنذاك انتصاراً لإسرائيل التى أصبحت تحصل على نسبة ٥٦٪ من مياه نهر الأردن على الرغم من أن مساهمتها فى مياه النهر لا تتعدى نسبة ٢٢٪.
- وأخيراً إنه مع اشتداد التوترات على الجبهة السورية / الإسرائيلية خلال عامى ٦٥، ١٩٦٦ مما أدى فى النهاية إلى وقوع حرب يونيو ١٩٦٧م فإنه طرحت جانباً مشكلة مياه حوض نهر الأردن وأصبح الانشغال فى العالم العربى بصفة عامة ودول حوض الأردن العربية بصفة خاصة يتعلق بمشكلة الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى ٥ يونيو ١٩٦٧م.

مصادر البحث

- الوثائق:

أولاً: وثائق باللغة العربية: منشورة:

- جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الدول العربية، المجلد الأول، الدورة (١) إلى الدورة (٢٢) ١٩٥٤/٦/٤م - ١٩٥٤/١٢/١١م، مطابع جامعة الدول العربية، ١٩٨٨م.

- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها، ١٩٤٦م-١٩٩٠م، مطابع الجامعة العربية ١٩٩٦م.

- وثائق فلسطين- منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، بيروت ١٩٨٧م.

- وزارة الإرشاد القومى، ملف القضية الفلسطينية، الجزء الرابع (١٩٤٨-١٩٥٥)م، القاهرة.

ثانياً: الوثائق الأجنبية: منشورة

- Israel government year Book 1956-1957.
- Israel government year Book 1966-1967.
- The Israel Year Book 1955, Tel – Aviv.
- Parliamentary Debates Hansard of Commons, Session 1954-1955 vol. 539.
-United Nations, Resolutions on Palestine and The Arab Israel conflict, Volume one 1947-1974, Washington.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- إبراهيم شريف (دكتور)، نهر الأردن ومشاريع الرى، بغداد ١٩٦٢م.

- أحمد الشقيرى، من القمة إلى الهزيمة، دار العودة بيروت ١٩٧١م.

- أنيس صايغ، فلسطينيات، مركز الأبحاث الفلسطينية بيروت، سلسلة كتب فلسطينية- ١٢.

- جلال يحيى (دكتور)، العالم العربى الحديث، دار المعارف ١٩٨٥م.

- على محمد على، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، القاهرة، بدون تاريخ.

- عز الدين الخيرو (دكتور)، الأطماع الصهيونية فى مياه الأردن والليطانى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٧م.

- عمر الفاروق (دكتور)، الأنهار العربية دراسة جيوستراتيجية، أبحاث ندوة المياه فى الوطن العربى، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤م (الجمعية الجغرافية).

- سيد نوفل (دكتور)، العمل العربى المشترك معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨م.

- مالكولم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة ٥٨-١٩٧٠م ترجمة :د. عبد الرؤوف أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين ٩٦، ١٩٦٧م.

- محمد نصر مهنا (دكتور) مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ٤٥-١٩٦٧م دار المعارف،١٩٨٥م.

- محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة-١٣-القاهرة ١٩٧٨م.

- محمود محمد خليل، الأبعاد العسكرية والأمنية للقضايا المائية فى الوطن العربى. أبحاث ندوة المياه فى الوطن العربى، الجمعية الجغرافية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤م.

- نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥م.

ثانياً : باللغة الأجنبية:

- Cloude Triolet, la confrontation Israélo Arabe de Juin 1967, Beyrouth, 1969.
- David Ben gurion, Israel, Security and her International Position. New York, 1966.
- Elhau Ben Elisser and Schiff Zeen, La Guerro Israelo Arab, Paris, 1968.
-Leila Kadi, A survey of American Israeli Relation, Palestine Research Center, Beirut, 1969.
- Leila Kadi, Arab Summit Conferences and Palestine Problems, Research Center, Beirut, 1969.
- Leila Kadi, BASIC Political Documents of The Armed Palestinian Resistance Movement, Beirut. 1969.